

جمعية البر الخيرية

بحفر الباطن



نظام

جرائم الإرهاب وتمويله

رقم الإصدار

(1.0)



مع المحتاج حتى لا يحتاج

مالك الدليل

مدير الخدمات المساندة

مراجعة

فريق التخطيط

اعتماد

مجلس إدارة الجمعية

تاریخ الإصدار: ٢٥/٤/١٤٤١هـ

المحتويات

٤	الفصل الأول: العقوبات
٤	المادة الأولى
٦	الفصل الثاني: أحكام عامة
٦	المادة الثانية
٦	المادة الثالثة
٦	الفصل الثالث: الإجراءات
٦	المادة الرابعة
٦	المادة الخامسة
٦	المادة السادسة
٧	المادة السابعة
٧	المادة الثامنة
٧	المادة التاسعة
٧	المادة العاشرة
٧	المادة الحادية عشرة
٧	المادة الثانية عشرة
٧	المادة الثالثة عشرة
٨	المادة الرابعة عشرة
٨	المادة الخامسة عشرة
٨	المادة السادسة عشرة
٨	المادة السابعة عشرة
٨	المادة الثامنة عشرة
٩	المادة التاسعة عشرة
٩	المادة العشرون:
١٠	الفصل الرابع: أحكام ختامية
١٠	المادة الحادية والعشرون:
١٠	المادة الثانية والعشرون:
١٠	المادة الثالثة والعشرون:
١٠	المادة الرابعة والعشرون:
١٠	المادة الخامسة والعشرون:
١١	المادة السادسة والعشرون:
١١	المادة السابعة والعشرون:



١١	المادة الثامنة والعشرون:
١١	المادة التاسعة والعشرون:
١٢	المادة الثلاثون:
١٢	المادة الحادية والثلاثون:
١٢	المادة الثانية والثلاثون:
١٢	المادة الثالثة والثلاثون:
١٢	المادة الرابعة والثلاثون:
١٢	المادة الخامسة والثلاثون:
١٣	المادة السادسة والثلاثون:
١٣	المادة السابعة والثلاثون:
١٣	المادة الثامنة والثلاثون:
١٣	المادة التاسعة والثلاثون:
١٣	المادة الأربعون:
١٣	المادة الحادية والأربعون:

المصدر/المراجع :

نظام جرائم الإرهاب وتمويله

إصدار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

ISO
9001 2015

بعون الله تعالى

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) (بتاريخ ٢٧/٨/١٤٢٣) .
 وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٣٣) (بتاريخ ٣/٣/١٤٢٤) .
 وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) (بتاريخ ٢٧/٨/١٤٢٣) .
 وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٣١/٣١) (بتاريخ ٥/٥/١٤٣٣) .
 وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٤٤/٤٥) (بتاريخ ٢٤/٧/١٤٣٢) .
 وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦) (بتاريخ ١٣/٥/١٤٣٥) .

رسمنا بما هو آت

أولاً: الموافقة على نظام جرائم الإرهاب وتمويله، بالصيغة المرافقة.

ثانياً: يستمر العمل بالأحكام - الماثلة إليها في البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (٣١/٣) (بتاريخ ٥/٥/١٤٣٣) - المتعلقة بالعقوبات ذات الصلة بجرائم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٩/٥) (بتاريخ ٢٥/٦/١٤٢٤) ، وذلك إلى حين صدور الأحكام المتعلقة بتلك العقوبات والعمل بموجبها.

ثالثاً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

الفصل الأول : العقوبات

المادة الأولى

يقصد بالألقاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذا النظام المعاني الموضحة أمام كل منها مالم يقتضي السياق خلاف ذلك:

أ – الجريمة الإرهابية:

كل فعل يقويه الجنائي تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها.

ب – جريمة تمويل الإرهاب:

كل فعل يتضمن جمع الأموال، أو تقديمها، أو أخذها، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلها – أو عائداتها – كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم، في الداخل أو في الخارج، سواءً كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من مصدر مشروع أو غير مشروع.

أو القيام لمصلحة هذا النشاط أو عناصره بأي عملية بنكية أو مصرفية أو مالية أو تجارية، أو تحصيل مباشر أو بالواسطة على أموال لاستغلالها بالمصلحة، أو الدعوة والترويج لمبادئه، أو تدريب أماكن للتدريب، أو إيواء عناصره، أو تزويدهم بأي نوع من الأسلحة أو المستنادات المزورة، أو تقديم أي وسيلة مساعدة أخرى من وسائل الدعم والتمويل مع العلم بذلك، وكل فعل يشكل جريمة في نطاق إحدى الاتفاقيات الواردة في مرفق الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، وبالتعريف المحدد في تلك الاتفاقيات.

ج – الأموال:

الأصول أو الممتلكات أياً كانت قيمتها أو نوعية مادية أو غير مادية، ملموسة أو منقوصة، منقوله أو غير منقوله، والوثائق والصكوك والمستندات أياً كان شكلها بما في ذلك النظم الإلكترونية أو الرقمية أو الايثمانات المصرفية التي تدل على ملكية أو مصلحة فيها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر جميع أنواع الشيكات والحوالات الأسهم والأوراق المالية والسنادات والكمبيالات وخطابات الاعتماد.

د – الحجز التحفظي:

الحظر المؤقت على نقل الأموال والمحصلات والوسائل، أو تبديلها، أو التصرف بها، أو تحريكها، أو وضع اليد عليها، أو حجزها بصورة مؤقتة، استناداً إلى أمر صادر من المحكمة أو سلطة مختصة بذلك.

ه – المرافق والأملاك العامة والخاصة:

العقارات والمنقولات التي تملكها الدولة أو الأشخاص ذوي الصفة المعنوية العامة، أو التي تكون مخصصة لمصلحة عامة، أو المنشآت القائمة العائدة للدولة، أو التي تنشأها، أو النشاطات التي تقدمها لتحقيق غرض من أغراض النفع العام خدمة للمواطنين، وتشمل كذلك العقارات والمنقولات العائدة للأفراد أو الأشخاص ذوي الصفة المعنوية الخاصة، أو الهيئات الدبلوماسية أو الهيئات أو المنظمات الدولية أو الإنسانية، العامة في الدولة.



٩- جهات الاختصاص:

الجهة التي تتعقد لها الاختصاص - بالمكافحة أو الاستدلال، أو القبض، أو التحقيق، أو الادعاء العام، أو المحاكمة،
بحسب السياق - بموجب أحكام هذا النظام



الفصل الثاني : أحكام عامة

المادة الثانية

تعد جرائم الإرهاب وتمويله من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.

المادة الثالثة

استثناءً من مبدأ الإقليمية، تسرى أحكام هذا النظام على كل شخص سعودي كان أو جنبي ارتكب - خارج المملكة - جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو ساعد على ارتكابها، أو شرع فيها، أو حرض عليها، أو أسهم فيها، ولم يحاكم عليها، إذا كانت تهدف إلى أي مما يأتي:

الفصل الثالث : الإجراءات

المادة الرابعة

لوزير الداخلية إصدار أمر بالقبض على من يشتبه في ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وله أن يفوض من يراه وفق ضوابط يحددها.

المادة الخامسة

لجهة التحقيق توقيف المتهم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام مدة أو مددًا متعاقبة لا تزيد عن مجموها على ستة أشهر، ولها التمديد ستة أشهر أخرى إذا طلبت إجراءات التحقيق ذلك، وفي الحالات التي تتطلب التوقيف مدة أطول، يرفع الأمر إلى المحكمة الجزائية المتخصصة لتقرر ما تراه في شأن التمديد.

المادة السادسة

دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال بذويه لإبلاغهم بالقبض عليه، لجهة التحقيق أن تأمر بمنع الاتصال بالمتهم مدة لا تزيد عن تسعين يوماً، إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك، فإن تطلب التحقيق مدة أطول، يرفع الأمر إلى المحكمة الجزائية المتخصصة لتقرر ما تراه.



المادة السابعة

لا يجوز الإفراج المؤقت عن أي متهم إلا بأمر من وزير الداخلية أو من يفوضه.

المادة الثامنة

تتولى المحكمة الجزائية المتخصصة الفصل في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، ودعوى إلغاء القرارات، ودعوى التعويض، المتعلقة بتطبيق أحكام هذا النظام. وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف المتخصصة، ويجوز الاعتراض على أحكامها أمام دائرة متخصصة في المحكمة العليا.

المادة التاسعة

للمحكمة أن تصدر حكماً غيابياً في حق متهم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام إذا بلغ تبليغاً صحيحاً عن طريق وسائل التبليغ أو إحدى وسائل الإعلام الرسمية، وللمحكوم عليه حق الاعتراض على الحكم

المادة العاشرة

يحق لكل متهم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام أن يستعين بمحام ممارس للدفاع عنه قبل رفع الدعوى إلى المحكمة بوقت كافٍ تقدر جهته التحقيق.

المادة الحادية عشرة

إذا وقعت عدة جرائم يرتبط بعضها ببعض، وكانت إحداها جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، فتتولى المحكمة الجزائية المتخصصة؛ الفصل في جميع الجرائم الموجهة للمتهم، ما لم تفرز أوراق مستقلة لهذه الجرائم قبل رفعها إلى المحكمة.

المادة الثانية عشرة

للمحكمة الاستعانة بالخبراء لمناقشتهم، واستدعاء من تراه من جهات القبض والتحقيق لأداء الشهادة، وعند الاقتضاء تكون مناقشة الخبراء وسماع الشهود بمعزل عن المتهم ومحامييه بالتنسيق مع المدعي العام، ويبلغ المتهم أو محامييه بما تضمنه تقرير الخبرة دون الكشف عن هوية الخبير.

ويجب أن تتوفر الحماية اللازمة التي تقتضيها حالة الشاهد أو الخبير وظروف القضية المطلوب فيها، وأنواع الأخطار المتوقعة.

المادة الثالثة عشرة

استثناءً من الأحكام المتعلقة بالسرية المصرفية، لوزير الداخلية – في الحالات الاستثنائية التي يقدرها – تمكين جهة التحقيق عن طريق مؤسسة النقد العربي السعودي من الاطلاع أو الحصول على البيانات أو المعلومات المتعلقة بحسابات أو ودائع أو أمانات أو خزائن أو تحويلات أو تحركات الأموال لدى المؤسسات المصرفية، إذا وجدت دلائل كافية لدى جهة التحقيق على أنها لها علاقة بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.

ويصدر وزير الداخلية – بالتنسيق مع محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي – الأئحة المنظمة لذلك.

المادة الرابعة عشرة:

على جميع الجهات تمكين جهة الاختصاص – ممثلة في رجال الضبط الجنائي والتحقيق – من المعلومات والبيانات المتعلقة بجريمة تمويل الإرهاب، التي تستلزم نتائج التحريات أو التحقيق الاطلاع عليها وفقاً لقرار جهة الاختصاص.

المادة الخامسة عشرة:

لا تتوقف إجراءات التحقيق أو إقامة الدعوى الجزائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام أو الجرائم المرتبطة بها على شكوى المجنى عليه، أو من ينوب عنه، أو وارثه من بعده.

وللمدعي بالحق الخاص رفع دعواه أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بعد انتهاء التحقيق في الحق العام.

المادة السادسة عشرة:

لوزير الداخلية – أو من يفوضه – الإذن بدخول المساكن والمكاتب لتفتيشها والقبض على الأشخاص في أي تهمة تتعلق بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام في أي وقت خلال المدة المحددة في إذن التفتيش، وفي حالة الضرورة لا يلزم الحصول على إذن للقيام بذلك، على أن يدون محضر توضح فيه أسباب ودواعي الاستعجال.

المادة السابعة عشرة:

لوزير الداخلية – أو من يفوضه – أن يأمر بمراقبة الرسائل والخطابات والمطبوعات والطروح وسائر وسائل الاتصال والمحادثات الهاتفية، وضبطها وتسجيلاها – سواء أكان ذلك في جريمة وقعت أم يحتمل وقوعها – إذا كانت لها آثار فائدة في ظهور الحقيقة، على أن يكون الأمر مسبباً.

المادة الثامنة عشرة:

لوزير الداخلية (أو من يقوم مقامه) أن يأمر بالحجز التحفظي بصورة عاجلة – لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتمديد أو مدد مماثلة – على الأموال أو المحتصلات أو الوسائل التي يثبتت في استعمالها في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وذلك إلى حين انتهاء التحقيقات التي تجري في شأنها، على أن يتم إيقاف الحجز من الجهة المتخصصة دون تأخير.



المادة التاسعة عشرة:

للمحكمة الجزائية المتخصصة أثناء نظر الدعوى أن تأمر بالحجز التحفظي على الأموال أو المتصفات أو الوسائل، أو استمراره إلى حين الانتهاء من المحاكمة. وينفذ الأمر الصادر بالحجز من خلال الجهات الرقابية والإشرافية المتخصصة دون تأخير.

المادة العشرون:

يعفى رؤساء مجالس إدارات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهدافة للربح، وأعضاؤها، وأصحابها، وموظفوها، ومستخدموها، وممثلوها المفوضون عنها، من المسئولية الجنائية التي يمكن أن تترتب على تنفيذ الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام، أو الخروج على أي قيد مفروض لضمان سرية المعلومات، ما لم يثبت أن ما قاموا به قد كان عن سوء نية لأجل الإضرار بصاحب العملية.



الفصل الرابع : أحكام ختامية

المادة الحادية والعشرون:

للمحكمة الجزائية المتخصصة – ولأسباب معتبرة تبعث على الاعتقاد بأن المحكوم عليه لن يعود إلى ارتكاب جريمة من الجرائم الـ منصوص عليها في هذا النظام – وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها جزئياً بما لا يزيد عن نصفها، ما لم يكن قد سبق له ارتكابها. ويجب على المحكمة أن تبين الأسباب التي استندت إليها في وقف التنفيذ الجزئي للعقوبة، ويكون حكمها واجب الاستئناف. وإذا عاد المحكوم عليه إلى ارتكابها، يلفى وقف التنفيذ ويؤمّر بتنفيذ العقوبة الموقوفة تنفيذها دون الالتمال بالعقوبة المقررة عن الجريمة الجديدة.

المادة الثانية والعشرون:

يعد التآمر بين اثنين أو أكثر لتنفيذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ظرفاً لتشديد العقوبة.

المادة الثالثة والعشرون:

مع عدم الالتمال بالحق الخاص، لوزير الداخلية إيقاف إجراءات الاتهام تجاه من بادر بالإبلاغ عن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام – قبل البدء بتنفيذها أو بعد تمامها – وتعاون مع السلطات المتخصصة أثناء التحقيق للقبض على باقي مرتكبيها أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة، أو أرشد الجهات المتخصصة إلى أشخاص مطلوبين أمنياً أو خطرين لديهم مخططات إجرامية مماثلة لنوع الجريمة القائمة وخطورتها.

المادة الرابعة والعشرون:

لوزير الداخلية – ولأسباب معتبرة – الإفراج عن الموقوف أو المحكوم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام أثناء تنفيذ العقوبة.

المادة الخامسة والعشرون:

يحق لمن أصابه ضرر من المتهمين أو المحكوم عليهم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام – نتيجة إطالة مدة توفيقه، أو سجنه أكثر من المدة المقررة، أو نحو ذلك – أن يتقدم إلى وزير الداخلية أو نائبه

يطلب التعويض قبل التقدم إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، وتتظر في الطلب لجنة تسوية تشكل لهذا الغرض بقرار من الوزير لا يقل أعضاؤها عن ثلاثة يكون من بينهم مستشار شرعي ومستشار نظامي، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

المادة السادسة والعشرون:

تنشأ مراكز متخصصة تكون مهمتها التوعية التربوية للموقوفين والمحكوم عليهم في أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام وتصحح أفكارهم وتعميق الإنتماء الوطني لديهم، وتحدد قواعد أعمال اللجان في هذه المراكز وكيفية تشكيلاها، ومكافأة أعضائها ومن يستعان بهم بقرار من وزير الداخلية، ويجوز لجهة التحقيق أن تتحقق بهذه المراكز من يقبض عليه أو يخبر عنه ومن تدور حوله الشبهات ويخشى منه، بدلًا من توقيفه.

المادة السابعة والعشرون:

تنشئ وزارة الداخلية دوراً تسمى (دور الإصلاح والتأهيل) تكون مهماتها الاعتناء بالموقوفين والمحكوم عليهم في أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وتسهيل اندماجهم في المجتمع، وتعميق إنتمائهم الوطني، وتصحح المفاهيم الخاطئة لديهم، ويصدر وزير الداخلية قواعد التنظيم لهذه الدور ومكافآت العاملين فيها والتعاونيين معها.

المادة الثامنة والعشرون:

يصدر وزير الداخلية لائحة تتضمن الإجراءات الأمنية، والحقوق، والواجبات، والمخالفات وجزاءاتها، وتصنيف الموقوفين والسجناء داخل دور التوقيف والسجون المخصصة لتنفيذ أحكام هذا النظام، وما يلزم لتصحح أوضاعهم الاجتماعية والصحية وتحسينها.

المادة التاسعة والعشرون:

يلتزمه كل من له شأن بتطبيق أحكام هذا النظام، بسرية المعلومات التي اطلع عليها، ولا تكشف سريتها إلا لضرورة استخدامها في أغراض جهات الاختصاص، وألا يفصح لأي شخص عن أي من إجراءات الإبلاغ أو الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة، التي تتخذ في شأن أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو الإفصاح عن البيانات المتعلقة بها دون مقتضى.



المادة الثالثون:

يجوز تبادل المعلومات بين الأجهزة المختصة في المملكة مع الأجهزة الناظيرة في الدول الأخرى التي تربطها بـ بالمملكة اتفاقيات أو معايير، أو تبعاً للمعاملة بالمثل.

المادة الحادية والثلاثون:

- ١ - لا تنقضى الدعوى في أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام بممضى المدة.
- ٢ - يجب عرض المتهمين في قضايا الإرهاب وتمويله - فاقدى الأهلية - على المحكمة الجزائية المختصة لـ إتخاذ ما يلزم رفعاً لما تقتضيه الأحكام الشرعية.

المادة الثانية والثلاثون:

تقوم اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية بوضع الآليات الازمة لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٦٧ (ورقم ٣٣)، والقرارات ذات الصلة، وتصدر بقرار من وزير الداخلية.

المادة الثالثة والثلاثون:

تقوم اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية بتلقى الطلبات التي ترد من الدول والهيئات والمنظمات فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب.

المادة الرابعة والثلاثون:

تقوم لجنة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في وزارة الداخلية بتلقى طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بجرائم تمويل الإرهاب.

المادة الخامسة والثلاثون:

تتولى وحدة التحريات المالية في وزارة الداخلية - بصفتها جهازاً مركزاً وطنياً - تلقى البلاغات المتعلقة بالاشتباه بجريمة تمويل الإرهاب وجمع المعلومات وتحليلها ونشرها، وطلب إيقاع الحجز التحفظي وفقاً لأحكام المادة (الثانية عشر) من هذا النظام، ولها تبادل المعلومات مع الجهات الناظرة وفقاً لأحكام المادة (الخامسة والعشرين) من نظام مكافحة غسل الأموال.



المادة السادسة والثلاثون:

دروم الإخلال حقوق الطرف حسن النية، لجهة التحقيق صلاحية تعين وتعقب الأموال والممتلكات والأصول والوسائل المستخدمة في ارتكاب جريمة تمويل الإرهاب، والتي قد تخضع للمصادرة.

المادة السابعة والثلاثون:

يجوز تبادل المعلومات – التي تكشف عنها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهدافة للربح – بين السلطات المختصة في المملكة، مع الالتزام بسرية تلك المعلومات وعدم الكشف عنها إلا بالقدر الذي يكون ضرورياً لاستخدامها في التحقيقات أو الدعاوى المتعلقة بجريمة تمويل الإرهاب.

المادة الثامنة والثلاثون:

يجوز تسليم المتهم المحكوم عليه في جريمة تمويل الإرهاب إلى دولة أخرى، على أن يكون التسليم إعمالاً لاتفاقية سارية بين المملكة والدولة الطالبة، أو بناءً على مبدأ المعاملة بالمثل، وإذا رفض طلب تسليم مطلوب في جريمة تمويل إرهاب فتحاكمه المحاكم المختصة في المملكة، ويستعان في هذا الشأن بالتحقيقات التي تقدمها الدولة طالبة التسليم.

المادة التاسعة والثلاثون:

تسري على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهدافة للربح أحكام مواد المكافحة الواردة في نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، فيما يتعلق بجرائم تمويل الإرهاب أو العمليات الإرهابية أو المنظمات الإرهابية أو ممولى الإرهاب.

المادة الأربعون:

تطبق أحكام نظام الإجراءات الجزائية فيما لم يرد فيه نص خاص في هذا النظام.

المادة الحادية والأربعون:

يعمل بهذا النظام من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.



جمعية البر الخيرية
بحفر الباطن



013/7212226

birhafer.org.sa

birr31991@gmail.com

0564405908

013/7228133

حفر الباطن - شارع الأمير محمد بن فهد - ص.ب 533 - الرمز البريدي 31991